

الإصرار على الخطأ خطيئة فى حق الشعب و الوطن

رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١١ الساعة الثالثة وأربع دقائق صباحاً

تكشفُ الأوضاعُ الراهِنة التى تبسُط ظلالَها القاتِمَة على ربوع الوطن عن المِحْنة التى يعانيها ونعانى منها جميعاً لأسبابٍ كثيرة يمكن تفسيرُها على وَجْهَىْ حُسن الظن وسوء النية على حدٍ سواء من قِبَلْ المجلس العسكرى الحاكم. وأيّا ما كانَتْ هذه الأسباب فقد أصبحنا فى مأزق بالغ الخطورة على أمن وإستقرار الوطن يتمثل فى عديدٍ من الحقائق المتضاربة والمتناقضة مع بعضها البعض فى آنٍ واحد يمكن إيجازُها فى العُجالَة التالية :

أولاً : يتفق الجميع على أن المجلس العسكرى الحاكم هو سلطة إدارة مؤقتة يرْتَهِنْ بقاؤها كسلطةٍ حاكمَة بقدرتها على تحقيق الأمن والإستقرار للمواطنين فى جميع أنحاء الوطن وينتهى هذا الدورُ الإستثنائى الذى عُهِدَ إليها به ــ إضافة إلى واجبها الأساسى المتمثل فى حماية الوطن ــ بتحقّق هذا الهدف ومن ثم تسليم مهامها إلى السلطة الشرعية التى يقوم الشعب بإختيارها لقيادته.

ثانياً : يكشفُ الوضعُ ا الحالى لهيئة الشرطة عن عجزها الكبير بل وتخاذُلِها المُتَعمَّدْ عن تأدية واجباتها فى ضمان أمن الوطن وتحقيق الأمان للمواطنين وإضطرار القوات المسلحة المصرية ــ السند الأمين للشعب وللوطن فى مِحَنِه وأزماته على مدى تاريخه ــ إلى القيام بهذا الدور وتولى العبء الأكبر فى تحمُّل هذه الواجبات وهو أمرُ صادِم من قبل هيئة الشرطة لم يحدث له مثيلُ من قبلُ فى تاريخ الوطن ويمثل سُبّة ووصمة عار فى جبين هذه المؤسسة الوطنية العريقة التى قَبِلَتْ أن تتخلى عن واجباتها التى أقسمَت عليها بسبب قلةٍ من الفاسدين والمنحرفين ممن لا زالوا يسيطرون على كثيرٍ من مجريات الأمور بها لا يريدُ أن يتصدى لهم بالبتر والإعدام مَنْ يجب عليه أن يفعل ذلك سواءاً من المسؤولين أو من المؤسسات الحاكمة.

ثالثاً : يكشفُ الإصرارُ على إجراء الإنتخابات البرلمانية وفق القواعد الجديدة الخاطئة والمُجافِيَة للمنطق والتى يستأثر بوضعها مجموعة مجهولة من الأفراد لا يعرف أحدٌ من الشعب عنها شيئاً وفى الوضع الراهِن للوطن الذى أصبح للفوضى اليدُ العُليا فى تحديد إتجاهاته عن خطأٍ جسيم فى الإستقراء والتحليل والتنبؤ بمُجْرِيات الأمور. ودونما خوضٍ فى تفاصيل واضحة لكل متابع للشأن الوطنى فإن المُضى قُدُماً فى إجراء مثل هذه الإنتخابات ــ إن صدُقَت النيات حقاً ورغم أنها مطلب شعبى للغافلين عن عواقبها وآثارها ــ يشكل خطيئةً فى حق الوطن وجريمة فى حق الشعب.

رابعاً : باتَ واضحاً أن الملايين من الشرفاء من أبناء الوطن الذين شاركوا فى قيام ونجاح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة قد إنصرفوا إلى حياتِهم ثانيةً آمِلينَ فى أن تؤتى الثورة ثمارَها على يد أبناء الوطن المخلصين وفاتَهُم أن مَن تبقوْا اليوم فى الميدان إنما هم من شُذاذ الآفاق من السياسيين والحزبيين والإئتلافيين الباحثينَ عن نصيبٍ من الغنيمَة بغير إهتمام بمحنة الوطن الذى يحتاجُ إلى التضحية والصبر والعمل من جميع أبنائه لإنتشالِه من عثرتِه وليس إلى المتربصين به من الإنتهازيين والطامحين إلى نَيْل ما يستطيعون الوصولَ إليه من ثرواته ومقدراته وهو نفس ما كان يفعلهُ لصوصُ الوطن فى العهد البائد والذى تسبب فى معاناة الشعب وخراب الوطن وإنهياره.

خامساً : تسببت القرارات الإستبدادية العشوائية التى باتت تحكم شئون الوطن بعد قيام الثورة وعلى مدى الشهور الثمانية السابقة فى مزيدٍ من التدهور والإنحطاط والإنهيار فى جميع نواحى الحياة به وهذا خطبٌ جَلَلٌ عندما يمتدُ إلى ويُصيبُ مؤسسات الوطن المسؤولة عن العدل والأمن والرقابة. فلا قيام لدولة بلا قضاءٍ عادل مُنزهْ عن الهوى والغَرَضْ ولا قيام لوطنٍ بلا أمنٍ يحمى المواطنين من الفوضى والإجرام ولا قيام لحُكْمٍ تنعدم فيه الرقابة الأمينة على جميع مؤسساته.

سادساً : لن يكون من قبيل الأحاجى فى ظل الأوضاع السابق ذكرها إستنتاج أنه من المُحالَ أن تتخلى المؤسسة العسكرية حالياً عن واجبها الوطنى الذى عهدت إليها به الأقدار فى إدارة شئون الوطن إلى أن تتحقق الظروف المناسبة لقيام سلطة شرعية قادرة على القيام بهذا الواجب. فإذا كانت ظروفُ الأمن الآن وفى وجود القوات المسلحة إلى جانب قوات الشرطة يكتنفُها الإضطراب وتتهدَدُها الفوضى فكيف يكون الحالُ لو إنسحبت القوات المسلحة وتخلت عن هذا الدور وقامت بتسليم السلطات الشرعية التى تمارسها حالياً إلى سلطةٍ حاكمة منتخبَة لا يوجَدُ فى ساحة الوطن من يصلُح لتوليها حتى الآن ؟.

سابعاً : بإفتراض أنه تم تسليم سلطة الحكم إلى رئيسٍ منتخب ومؤسساتٍ شرعية تقوم بدورها فى الحكم

والإدارة فمن الذى يستطيع ضمان عودة الشرطة إلى ـ أو إجبارها على ـ ممارسة مهامها الوطنية فى تحقيق الأمن للمواطنين ؟ ومن الذى يستطيع ضمان إنتظام وإستقرار حركة العمل فى مرافق الوطن المختلفة ؟ ومن الذى يستطيع توفير الإمكانيات اللازمة لمواجهة طوارىء الفوضى بسبب الإضرابات والإعتصامات والسلوك المنفلت غير المسؤول لمعظم قطاعات الشعب التى تمارس حرياتِها بأسوأ ما يمكن لهذه الممارسة أن تكون ؟.

ثامناً : يتبين مما سبق أنه لا بديل عن الخيار الصعب وهو ضرورة إستمرار المؤسسة العسكرية فى الإضطلاع بواجبها الوطنى فى حماية الوطن إلى أن يثوبَ كلٌ مخلص مُحِبٌ لهذا الوطن إلى رُشدِهِ ويدرك أن التضحية والصبر والعمل ـ وليس إنتهاز الفرص وتحيُّنها ـ هو الطريق الوحيد لعودة الأمن والإستقرار إلى ربوع الوطن تمهيداً للبدء فى بنائه من جديد.

تاسعاً : قد يكون لازماً الآن ـ وبدلاً عن الحديث الذى لم يحِنْ وقته بعدُ عن الإنتخابات وتفاصيلها ــ تحديد أفضل السُبُل نحو العبور بالوطن عَبْرَ هذه المحنة فى ضوء الإعتبارات السابقة. وفى هذا الصدَد فإننى أقترح تكوين إدارة مدنية ـ عسكرية مشتركة لكل هيئة ومؤسسة من هيئات الوطن على إختلاف طبيعتها ومهامها تتولى مهام تسيير شئونها فى هذه المرحلة الإنتقالية لكى يتوفر جانبُ الإنضباط العسكرى فى هذه الإدارات وهو أمرٌ صرنا فى مسيس الحاجة إليه فى ظلال الفوضى الضاربة بأطنابها فى عقول وسلوك الغالبية العظمى من المواطنين الذين يمارسون حرياتهم بغير إهتمام لتأثير وعواقب هذه الممارسة على مصالح وإستقرار الوطن. ورغم أن هذا الإنفلات السلوكى فى ممارسة الحرية أمرٌ متوقع ويمكن تبريرُه فى أعقاب الثورات العظيمة التى تحرر الشعب من براثن الخوف والكبتِ والظلم والقهر مثلما كان عليه حال المصريين قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة إلا أن إستمراره يعنى مزيداً من الخراب والتدمير لمرافق الوطن والمزيد من التأخير فى بدء المهمة الشاقة والبالغة الصعوبة التى تنتظرنا والتى يتعين ويتوجب علينا القيام بها نحو الوطن لبنائه من جديد على الأسُس والمبادىء التى ضحى من أجلها شهداء الثورة الأبرار بأرواحهم من أجل هذا الوطن الذى ينتظر منا الكثير. والله الموفق.

ꕥꕥꕥ

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/